

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٣٦٨**

الاثنين، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٣

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فيترويلا البوليفارية	السيد راميريس كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136).

1502220 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): دعا الأمين العام طوال فترة التراع في أوكرانيا، ومرارا في الأسابيع الأخيرة، إلى وقف التصعيد وضبط النفس وحماية المدنيين. نحن نأسف بشدة أن هذه الدعوات لم تلق آذانا صاغية على ما يبدو.

في غضون خمسة أيام فحسب منذ أن اجتمعنا آخر مرة في ٢١ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7365) لقى زهاء ٥٠ مدنيا مصرعهم وأصيب ما يقرب من ١٥٠ آخرين بجروح خطيرة. في ٢٢ كانون الثاني/يناير، توفي أكثر من عشرة مدنيين عندما ضربت صواريخ الحافلة التي كانوا يستقلونها في مدينة دونيتسك. وفي اليوم نفسه، قتل ١٠ مدنيين على الأقل في خضم قتال عنيف في مدينة غورليفكا. وفي يوم السبت ٢٤ كانون الثاني/يناير، ضربت سلسلة هجمات بمنظومات قاذفات الصواريخ المتعددة مدينة ماريوبول، مما أسفر عن تدمير المباني وإصابة سوق تعج بالمدنيين. ولقى عشرات الأشخاص مصرعهم، بما في ذلك النساء والأطفال، وجرح ما يزيد عن ١٠٠. وأفادت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، استناداً إلى تحليل الحفر الناتجة عن القصف، أن الصواريخ انطلقت من الأراضي التي يسيطر عليها ما يسمى ''بجمهورية دونيتسك الشعبية''.

وتقع ماريوبول خارج منطقة التراع مباشرة. وبالتالي يمكن استخلاص استنتاج أن الكيان الذي أطلق هذه الصواريخ استهدف بشكل متعمد سكان مدنيين. وهذا يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. يجب أن نبعث رسالة لا لبس فيها – مفادها أنه لا بد من محاسبة مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم إلى العدالة.

وأعلن زعيم ما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية في ٢٣ كانون الثاني/يناير، مقاطعة المشاورات المقبلة مع فريق الاتصال الثلاثي، والانسحاب الأحادي الجانب من وقف إطلاق النار، وهدد بالاستيلاء على المزيد من الأراضي، بخطة تشمل دفع الخط الأمامي حتى حدود إقليم دونيتسك. وكما ذكر الأمين العام في ٢٤ كانون الثاني/يناير (SG/SM/16485)، هذا يشكل انتهاكا لالتزاماهم بموجب اتفاقات مينسك. وندعو المتمردين مباشرة إلى التوقف فورا عن أعمالهم العنيفة والاستفزازية، وإلى التقيد بالقانون الدولي، والوفاء بالتزاماهم.

ونحض أيضا قيادة الاتحاد الروسي على تسخير نفوذها لحمل المتمردين على وقف الأعمال القتالية فورا. وستكون هذه خطوة حاسمة نحو وقف إراقة الدماء.

أعربت القيادة الأوكرانية بمنتهى الصراحة عن التزامها باتفاقات مينسك، وأكدت أنه لا تزال في موقف دفاعي. ومع ذلك، نلاحظ الإجراءات الطارئة الأخيرة التي اعتمدها مجلس الأمن والدفاع الوطني، لا سيما تلك المتصلة بتعزيز تدابير

مكافحة الإرهاب، والنداء الذي وجهته القيادة الأوكرانية من أجل التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. في ضوء حالة الطوارئ التي أُعلن عنها في دونباس، أصبح الأمر أكثر أهمية قطعا عن ذي قبل لضمان الوصول الكامل وغير المعرقل للسلع والعاملين في المجال الإنساني. فالحواجز البيروقراطية على جانبي خط الصراع تعرقل وصول المساعدات الإنسانية، ولا بد من التخفيف منها. كما نهيب بحكومة أوكرانيا ضمان أن تكون العمليات الإنسانية خالية من الضرائب.

ندرك صعوبة المناقشات الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع، بالنظر إلى المواقف المتشددة. ومع ذلك، يجب العمل على وجه السرعة على مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي. ونرحب بإعلان الرئيس بوروشينكو، ومؤداه أنه تم التوصل إلى اتفاق على ضرورة إجراء مفاوضات في إطار آلية جنيف، بمشاركة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وأوكرانيا، وروسيا.

قبل أن اختتم إحاطتي الإعلامية، اسمحوا لي أن أتشاطر معكم تقييمنا للطريق المفضي قدما، مع التشديد على إحياء اتفاقات مينسك. كما تم الاتفاق في مينسك، يجب على جميع الأطراف أن تتوقف فورا عن الأعمال القتالية، مع تحميل المتمردين بشكل خاص مسؤولية الالتزام من جديد بوقف إطلاق النار والكف عن أعمالهم الهجومية. ونأمل مخلصين أن يستأنف فريق الاتصال الثلاثي المشاورات مع قيادة المتمردين هذا الأسبوع على النحو المتوخى، والعمل من أجل التوصل إلى وقف إطلاق نار مستدام، وتنفيذ اتفاقات مينسك الواسعة. والأهم من ذلك، يجب أن تلتزم جميع الأطراف بحماية المدنيين، والسماح بوصول المساعدة إلى من هم بحاجة إليها.

أخيراً، لا بد من تجديد الالتزام السياسي الكامل لإيجاد حل سلمي ودائم لهذا الصراع على أعلى المستويات. وأكرر تشجيعنا على التئام آلية جنيف في أقرب فرصة ممكنة. كذلك ما فتئت الأمم المتحدة مستعدة لتوطيد دعائم أي عملية للسلام المستدام والدائم، كلما يقتضي الأمر ذلك. فقد أُزهِقَت بالفعل أكثر من ٥ ٠٠٠ روح بشرية في هذا الصراع. ويجب أن نجد طريقة لوقف ذلك، وعلينا أن نفعل ذلك الآن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة موروموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العاجلة بشأن الحالة في أوكرانيا. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية وعلى أفكاره المتبصرة حيال الوضع الراهن.

تدين ليتوانيا بأشد العبارات الهجمات التي وقعت في ماريوبول، وتتقدم بخالص تعازيها لأسر الذين قضوا نحبهم أو أصيبوا بجراح خلال هذه الهجمات.

إن أكثر الصراعات دموية منذ حروب البلقان يدور حاليا وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا. يوم الأربعاء الماضي وفي هذه القاعة (انظر S/PV.7365)، أعرب أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى عن قلقهم إزاء الحالة وحضوا جميع أطراف النزاع، بما في ذلك روسيا، على العودة إلى اتفاقات مينسك وضمان تنفيذها الفوري والكامل للحيلولة دون حدوث المزيد من الدمار وإراقة الدماء. من دواعي الأسف أن ما شهدناه خلال عطلة نهاية الأسبوع قصفا أكثر فتكاً، ومزيدا من الدمار والمأساة البشرية تسببت بها عناصر المرتزقة الجامحة التابعة للكرملين، بما في ذلك الهجوم المهلك على ماريوبول، وهو هجوم عجز هذا المجلس عن إدانته لأن روسيا قَدَّمَتْ حماية المقاتلين على إدانة مرتكبي الهجوم.

بعد ٢٩ إحاطة إعلامية مفتوحة وعدم إحراز أي تقدم في الميدان، من الصعب أن لا نعود إلى طرق نفس الموضوع.

ومع ذلك، لا يمكن أن ندع أوكرانيا تخرج عن محط الاهتمام الدولي. إن تكلفة استمرار العدوان الروسي على أوكرانيا تجاوزت ٥ ٠٠٠ قتيل، وزهاء ١١ ٠٠٠ جريح، وتشريد حوالي ١,٥ مليون شخص. لقد فر تقريبا نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص من منازلهم منذ ١٤ كانون الثاني/يناير؛ وقُتل على الأقل ٢٦٢ شخصا في الفترة بين ١٣ و ٢١ كانون الثاني/يناير وحده. مرة أخرى، في الأسبوع الماضي، كان يُطلق كل يوم على المواقع الأوكرانية ما يتراوح من ٧٥ إلى ١١٥ قذيفة من القصف المدفعي. إن مطار دونيتسك الذي استولى عليه المسلحون الذين يحظون برعاية الكرملين في الأسبوع الماضي قد تعرض إلى قصف بالقذائف حتى تحول إلى ركام نتيجة للهجمات التي استمرت لشهور، مما ألحق به دمارا لا يمكن رؤيته إلا في أسوأ الحروب. وقد استولى المقاتلون غير الشرعيين على حوالي ٥٥٠ كيلومترا مربعا من الأراضي منذ بداية وقف إطلاق النار. هذه هي الحقائق التي ما برحنا نسميها وقف إطلاق النار.

إن اتفاقات مينسك مَثَلُها كمثلِ انتهاكات إعلان ألما – آتا لعام ١٩٩١، ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بشأن ضمانات الأمن، واتفاق أسطول البحر الأسود المبرم في عام ١٩٩٧ بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا وسائر الوثائق الأخرى، بما في ذلك مؤخرا بيان جنيف وإعلان برلين المشترك، أصبحت من ضحايا العدوان الروسي على أوكرانيا المجاورة. فما من أحد يسعى إلى السلام بتسليح المقاتلين غير الشرعيين في بلد مجاور بنُظم مدفعية متقدمة، وقاذفات صواريخ متعددة، وشاحنات محملة بالأسلحة والذخيرة وبالدبابات. وما من أحد يسعى إلى السلام عن طريق إرسال أفراد القوات الخاصة والمغاوير التابعين له للقتال على أرض بلد مجاور. وما من أحد يسعى إلى السلام بالاستمرار في إطلاق التهديدات والتخويفات ضد جار له، أو بضم أجزاء من أراضي جيرانه. وما من أحد يسعى إلى السلام بإطلاق العنان لوابل مستمر من الدعاية لبث الكراهية والأكاذيب التي تستهدف الحط من قدر جاره وتشويه صورته. وما دامت روسيا سادرة في هذا النهج، فلنكن صريحين ونقول بأنه لا توجد فرصة للسلام في أوكرانيا.

يوم السبت الماضي، عانت أوكرانيا من ثاني حادث ماحق على ترابها منذ إسقاط الرحلة الجوية MH-17 في تموز/يوليه عام ٢٠١٤. فقد قُتل زهاء ٣٠ شخصا وجُرح ٩٠ شخصا خلال قصف مدينة ماريوبول. وتحدث وكيل الأمين العام عن انسحاب المسلحين من جانب واحد من اتفاق وقف إطلاق النار. وفي الأيام التي سبقت الهجوم، تكلم مرارا وتكرارا ألكسندر زاخارتشينكو الذي نصّب نفسه رئيسا لما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية عن ازدرائه لوقف إطلاق النار قائلا: ''لا يوجد أي وقف لإطلاق النار. أعدكم بأننا سوف نقاتل.'' ثم مضى قائلا:

> ''لن يكون هناك وقف إطلاق النار أو مناوبات... ولن يكون هناك حديث عن وقف إطلاق النار من جانبنا. إن كييف لا تفهم بأننا قادرون الآن على شن هجوم على ثلاث جبهات في وقت واحد.''

قبل ساعات من وقوع المأساة، قال: ''اليوم يبدأ الهجوم على ماريوبول. وفي غضون أيام قليلة سوف نبتلع مدينة ديبالتسيف''. ومن الجدير بالذكر أنه قبل يوم واحد من وقوع الهجمات القاتلة، توقع السفير الروسي لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحرير ماريوبول، كان ذلك في مقابلة أجرته معه كريستيان امانبور من شبكة السي إن إن.

حتى الآن، على الرغم من وضوح الأمور، ما زالت روسيا تُنحي باللائمة على أوكرانيا عن انتهاكات وقف إطلاق النار، بما في ذلك الهجوم الذي وقع على ماريوبول. إن الكلام القاذع ضد أوكرانيا ماض من دون هوادة. ففي الأسبوع الماضي وفي هذه القاعة، سمعنا الأساطير المزيفة عن

"الطغمة العسكرية" و "الانقلاب" و "أوكرانيا الفاشية" و "قمع الناطقين بالروسية". كلها عبارات بُعثت الحياة فيها من جديد وجرى استخدامها. مضت سنة الآن على الدعاية ضد أوكرانيا، وهي دعاية ما انفكت تُسَخّر لغسل الدماغ، والإرباك وتحويل الأنظار والتعتيم.

يجب على المجتمع الدولي أن لا يستسلم لهذه الأضاليل. لذلك، اسمحوا لي بأن اسأل مرة أخرى: هل يمكن لحفنة من المقاتلين غير الشرعيين توسيع نطاق هجومها والاستمرار في الاستيلاء على الأراضي والتهديد بشن هجمات على ثلاث جبهات ضد دولة أوكرانيا؟ هل يمكن الاستمرار لمجموعة من المقاتلين غير الشرعيين من دون أن تكون لها صلات تجارية خارجية، أو دخل، أو ميزانية؟ وكيف يمكن لها ذلك من دون حشد مئات المركبات القتالية المدرعة، ومنظومات مدفعية وقاذفات صواريخ، وكل منظومات إطلاق الصواريخ التكتيكية توشكا - يو، وصواريخ غراد، وقاذفات صواريخ من طراز أوراغان وبوراتينو؟ هل بمقدور هؤلاء المقاتلين الحصول على دبابات حديثة، تبلغ تكلفة الواحدة منها على الأقل ٤ ملايين دولار؟ هل يمكن لتلك المجموعة من المقاتلين الادعاء بأن لديها أسطولا جويا خاصا بها؟ هل من الممكن أن يموت مئات الجنود الروس على الثرى الأوكراني إن لم يكونوا حتى متواجدين هناك؟

كيف تتلقى مئات الأمهات الروسيات جثث أبنائها في شحنة قوامها ٢٠٠ صندوق جراء صراع تدعي روسيا بأنها ليست طرفا فيه؟ لماذا على الرغم من الفوضى المدمرة ووجود عدد كبير من الجرائم التي ارتكبت على يد الانفصاليين المسلحين والمسجلة في تقارير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، لم تصدر عن روسيا إدانة واحدة للجناة، ولا حتى إدانة معتدلة؟ إن كل هذا، واستمرار روسيا في توفير الحماية للمقاتلين غير الشرعيين دليل على تورط روسيا مباشرة في الحرب في أوكرانيا ودعمها لها.

لقد أكد بعض قادة المقاتلين ذلك التورط الروسي. إذ قال نفس ألكسندر زاخارشينكو في آب/أغسطس من العام الماضي أن آلاف المواطنين الروس، بما في ذلك العديد من الجنود المحترفين، كانوا يقاتلون إلى جانب الانفصاليين. ثم سحب بيانه فجأة، كما كرر تبجحه بشأن الهجوم على ماريوبول إحدى الشخصيات الأخرى سيئة السمعة، وهو المغوار الروسي إيغور غيركين - المعروف أيضا باسم ستريلكوف، والذي لعب دوراً كبيرا في تأجيج الحرب في شرق أوكرانيا - تباهى مؤخرا للصحافة كيف أنه بدأ الحرب بعبور الحدود مع فريقه، قائلا إنه لولاهم، لما كان هناك انفصال في شرق أوكرانيا. وقال أيضا قبل بضعة أيام، إن استفتاء القرم جرى تحت تهديد السلاح - وهو أمر دأب العديد منا على تكراره منذ إجراء هذا الاستفتاء الزائف.

والحياة في شرق أوكرانيا قد لا تتصف بالكمال بسبب السنوات الطويلة من إهمال الحكومات المتعاقبة لتلك المنطقة، ومع ذلك فإن السكان المحليين، والعديد منهم من الناطقين بالروسية، كان لديهم منازل للعودة إليها بعد انتهاء العمل، ولديهم حياتهم اليومية ولديهم خبزهم اليومي. وبفضل قرار الكرملين "بحماية" الناطقين باللغة الروسية، لم يعد لديهم الآن منازل ولا وظائف ولا دخل، وربما فقدوا أعزاء لهم أو ربما فقدوا أرواحهم. وقد جلبت حرب روسيا ووكلائها والحالة المؤسفة للخروج على القانون التي فرضوها، الدمار والتشرد والموت للمنطقة.

وعلى الرغم من جميع انتهاكات وقف إطلاق النار والهجمات العسكرية، فما زالت القيادة الأوكرانية متمسّكة برأيها القائل إن اتفاقات مينسك هما السبيل الوحيد للتقدم نحو السلام. ومع ذلك، يجب على جميع أطراف النزاع - بما يشمل روسيا - تنفيذ اتفاقات مينسك بالكامل وبدون تنقيحات تعسفية أو تلاعب. وتقع مسؤولية وضع حد لهذه

الحرب التي لا معنى لها على عاتق روسيا، عبر وقف دعم الجماعات المسلحة غير المشروعة، وقبول مراقبة دولية للحدود الأوكرانية الروسية، وسحب قواتها وأسلحتها من شرق أوكرانيا، وضمان إفراج الجماعات المسلحة غير الشرعية عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية، بمن فيهم ناديا سافشينك - المحتجزة بصورة غير مشروعة على الأراضي الروسية - ووضع حد للتلاعب بالمساعدات الإنسانية، وإعادة تأكيد احترامها لسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب توفير إمكانية الوصول الكامل وغير المشروط للمراقبين الدوليين، بما في ذلك بعثتي الرصد التابعتين للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جميع أراضي أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم. فما تقدمانه من تقارير هو أمر لا غنى عنه للحصول على الحقائق كما هي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يساور الاتحاد الروسي قلق بالغ إزاء تصاعد الوضع في أوكرانيا. وتعرضت مدن في جنوب شرق أوكرانيا للقصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة لأيام كثيرة جدا، مما أدى إلى سقوط مئات الضحايا من المدنيين. ونحن ندين بشدة هذه الأعمال ضد السكان المدنيين. وبطبيعة الحال، نحن نتعاطف مع جميع أولئك الذين عانوا، بغض النظر عن المدينة أو القرية التي وقعت فيها المأساة.

ومنذ بداية كانون الثاني/يناير، قصفت القوات المسلحة الأوكرانية دون توقف تقريبا، أكبر مدن دونيتسك، مدينة دونباس. وقتل مالا يقل عن ٢٧ مدنيا، وأصيب ٧١ شخصا، في الأسبوع الماضي فقط. كما دمرت ١٠٥ مساكن و ٣ مستشفيات فضلا عن مدرستي رياض أطفال و ٣ مدارس. وعموما، تم تدمير ٢ ٣٦٧ مبنى سكنيا. كما كان هناك قصف مكثف على مدينة غورليفكا - وهو أمر لا يبدو أن وسائط الإعلام الغربية تشير إليه. وهذا أيضا أمر لا يثار هنا في هذه القاعة، لا من قبل زملائنا الغربيين ولا من قبل ممثلي سلطات كييف. وكان الأسبوع الماضي هو الأكثر صعوبة لغورليفكا. فمنذ الصيف الماضي، لقي ١٠٧ أشخاص حتفهم، بمن فيهم ٩ أطفال. وأصيب ٣١٧ شخصا بجروح. وتضررت مستشفيات و ١٥من المدارس والعشرات من دور الحضانة. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، قضى حوالي ١٠ أشخاص نتيجة قصف مدينة ستاخانوف، في مقاطعة لوغانسك، باستخدام أنظمة لإطلاق الصواريخ المتعددة من طراز أوراغان.

وذلك بالإضافة إلى قائمة شاملة لجميع المدن الخاضعة لسيطرة تشكيلات الدفاع عن النفس التي يموت فيها المدنيون كل يوم. وقد ركزت الأوساط الإخبارية في الأيام القليلة الماضية على حادثتين فقط: قصف حافلة في فولنوفاخا وقصف أحد الأحياء السكنية في ماريوبول. والسبب واضح تماما. كلتا المدينتين تسيطر عليها القوات في كييف. وحدثت مأساة مماثلة في دونيتسك حيث تعرض موقف للحافلات للقصف، ولم تؤد للحداد في كييف، ولا لعقد اجتماعات طارئة لمجلس الأمن. بل إنها لم تستدع بياناً من الأمين العام. هل يعني هذا أن لدينا مواطنين من الدرجة الثانية في المدن في المناطق التي تسيطر عليها جمهورية دونيتسك الشعبية؟

من المستحيل عدم النظر إلى كون أن كييف تستخدم المآسي التي شهدتها الأيام الأخيرة لتؤجج نيران الهوس. ويتم اتهام تشكيلات الدفاع عن النفس مباشرة بعد وقوع الأحداث - تقريبا كما لو كانت معدة سلفا. وتصدر دعوات من كييف فورا إلى العواصم الغربية للحصول على المساعدة المالية وممارسة الضغط على الاتحاد الروسي. ولكن، حالما تؤدي الدعاية غرضها، يتلاشى الاهتمام بسرعة كبيرة فيما يخص استخدام الحالة أكثر أو استمرار التحقيق - ولا سيما بالنظر إلى أنه بعد مرور بعض الوقت يجد المرء أن الوقائع أحيانا هي ليست تماماً ما قيل في بداية الأمر. ولهذا السبب فإننا ندعو

إلى تحقيق موضوعي حول مآسي شهر كانون الثاني/يناير التي حدثت في فولنوفاخا ودونيتسك وماريوبول، فضلا عن المآسي السابقة، بما في ذلك التي وقعت في الميدان وأوديسا وماريوبول.

ولم يتمكن أعضاء مجلس الأمن يوم السبت من الاتفاق على بيان للصحافة فيما يتعلق بالمأساة في ماريوبول. وكان من الواضح لنا ضرورة إصدار بيان واضحة كما كان الحال في حالتي فولنوفاخا ودونيتسك، وكنا مستعدين لتأييد نص مماثل. فلماذا لم يكن الأمر ممكنا هذه المرة؟ الإجابة بسيطة: لقد أصرت وفود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وليتوانيا على أن تتدي بيانا أدلى به زعيم جمهورية دونيتسك المعلنة من جانب واحد، في غير سياق الأحداث التي وقعت مؤخرا والأزمة في أوكرانيا بأسرها. وهذا هو الأمر الذي تم الزج به هنا في هذه الجلسة كذلك. ولكن ما هي الصورة الكاملة لما حدث؟

أولا، أدلى قادة تشكيلات الدفاع عن النفس بتصريحات مختلفة أول أمس. ولا يمكن للمرء أن يستشهد بها بشكل انتقائي أو أن يقتطعها من سياقها. ثانيا، نحن لم نسمع أي شيء من زملائنا الغربيين لإدانة قادة أوكرانيا، الذين ليس لديهم أي خجل عندما يتعلق الأمر ببياناتهم وأفعالهم. أن هناك تهديدات بأنه سيجري توجيه ضربة لدونباس، وأنه ستتم استعادتها بالقوة وأنها ستصبغ بطابع أوكراني – وأن على السكان أن يستعدوا لحرب قارية كبيرة يُزعم أن لا بديل لها. قبل أسبوع واحد تقريبا، ما من أحد سوى الرئيس الأوكراني بوروشينكو قد أعلن على الملأ استئناف الأنشطة العسكرية. وقد حدث هذا بعد بضعة أيام من الاجتماع الذي عقد في برلين وضم وزراء خارجية ألمانيا وروسيا وأوكرانيا وفرنسا، حيث أيدوا فكرة البدء بسرعة في سحب الأسلحة الثقيلة من خطوط الاشتباك، على النحو الوارد في مذكرة تفاهم مينسك المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وينبغي لنا أيضا أن نذكر زملاءنا بأن مشاريع وثائق مجلس الأمن الروسية بشأن المسائل الهامة جدا – وضع لاستباحة الدم، والحالة الإنسانية في دونباس – لم تتكلل بالنجاح حسب التقارير. فلنأخذ، على سبيل المثال، أحد البيانات الصحفية تأييدا لاتفاقات منسك التي حجبتها ليتوانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وجرى تقديمها فورا تم الإعلان عنهما، في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وفي أعقاب قصف دونيتسك، الذي من الواضح أن من قامت به هي القوات الأوكرانية، كان علينا أن نتقبل لمدة يوم واحد تعديلات غير بناءة من عدد من الوفود. ومن خلال ممارسة الضغط تمكنا من الاتفاق على النص في نهاية المطاف. وفيما يتعلق بقضية فولنوفاخا، نحن وافقنا على النص الذي اقترحه مقدموه خلال دقيقة واحدة.

وما هو مؤسف أنه طوال هذا الصراع قضى زملاؤنا الغربيون كل وقتهم باتهام تشكيلات الدفاع عن النفس بارتكاب جرائم لا إنسانية، في حين أنها تبرر تماما إجراءات سلطات كييف. لم نر أي محاولات بنّاءة ترمي إلى مناقشة الأسباب الحقيقية للنزاعات الداخلية الأوكرانية ومحاولة إيجاد مخرج للحالة الراهنة. إن تصعيد الحالة في دونباس كان نتيجة عن رفض سلطات كييف المستمر الحوار المباشر مع دونيتسك ولوغانسك بخصوص مسألة التنفيذ العملي لاتفاقات مينسك. خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي بأكمله، لاحظنا الخطوات التي اتخذتها القوات التابعة لكييف من أجل تعزيز المواقع العسكرية في الجنوب الشرقي. وقامت بنشر قوات ومعدات وأسلحة ثقيلة على طول خط الاشتباك، فضلا عن الدعوة الجديدة للتعبئة ووضع طلبيات مصانع جديدة للمعدات الدفاعية.

واستبدلت تدابير إعادة البناء الاقتصادي في دونباس بمحاولات للقمع في المناطق الخاضعة خارج نطاق السيطرة. توقفت أولا عن دفع المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الاجتماعية، ومن ثم فرضت حصارا على المساعدات الإنسانية. في الوقت ذاته، كانت كييف تستعد للحرب – وهو أمر لم تُخفه في أي حال من الأحوال. والتاريخ لا يعرف كلمة

”لو“ بذلك. ولكن كل شيء كان يمكن أن يكون مختلفا تماما لو تم تنفيذ مذكرة مينسك لوقف إطلاق النار في وقتها، بما في ذلك تسليم الأسلحة الثقيلة، وتسليم مطار إلى دونيتسك تشكيلات الدفاع عن النفس. وبطبيعة الحال، كنا قد تمكنا من تجنب دورة مواجهات جديدة مع السلطات الأوكرانية، لو أنها قبلت اقتراح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير بشأن السحب الفوري للأسلحة الثقيلة. من الواضح تماما أن السلام في دونباس هو أمر غير مرغوب من جانب طرف الحرب في كييف.

وما برحت سلطات كييف تخرب عقد الاجتماعات المنتظمة لفريق الاتصال في مينسك، مشترطة دون مبرر أن يكون تمثيل تشكيلات الدفاع عن النفس رفيعَ المستوى.

والأمر الأساسي الآن هو انعقاد ذلك الاجتماع وعدم المماحكة بشأن مستوى المشاركة. ونحن نحاول، قدر الإمكان، تيسير الاتصالات لعقد هذا الاجتماع المزمع خلال الأيام القليلة المقبلة. وسنواصل حض الأطراف على الدخول في حوار مباشر، كما فعلنا طوال الأزمة الداخلية الأوكرانية.

وفي هذا الصدد، نحث ممثلي الدول التي لديها شكل من أشكال النفوذ على القيادة الأوكرانية، ولا سيما واشنطن العاصمة، على التوقف عن تحريض صقور أوكرانيا والتغطية على أعمالهم اللاإنسانية وتبريرها، وعن دفعهم باتجاه الحل العسكري للصراع. فذلك لن يؤدي إلا إلى كارثة أكبر بكثير وسيخلق بؤرة أخرى للتوتر في أوروبا.

ويجب على جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي أن يسعوا جاهدين إلى عدم الاكتفاء بالحصول على كلمات من كييف ولكن أفعال من أجل إطلاق عملية شاملة للتسوية السياسية. وإلى أن يدرك طرف الحرب في كييف أن القوة وحدها لا يمكن أن تحل الصراع وأن منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة والقذائف التسيارية التكتيكية والذخائر الفوسفورية والعنقودية وإجراءات إعادة التعبئة العامة لن تعود عليه بنفع، فإن هذه الأحداث ستتكرر المرة تلو الأخرى. ولا بد من إجبار سلطات كييف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع تشكيلات الدفاع عن النفس.

ومن المهم أن يدرك الجميع أنه لا يمكن التوصل إلى نتائج حقيقية إلا من خلال الحوار المباشر بين كييف ودونيتسك ولوغانسك، وهو الأمر الذي تملصت منه السلطات الأوكرانية حتى الآن حيث اختارت طريق القمع في جنوب شرق أوكرانيا باستخدام الوسائل العسكرية. وما لم يتم إجراء حوار سياسي مباشر شامل للجميع، والذي من شأنه أن يتيح لنا التفاوض على النحو المناسب حول معايير الإصلاح الدستوري المنصوص عليه في بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) واتفاقات مينسك. لن تتحقق المصالحة الوطنية الأوكرانية ولن تكون هناك تسوية مستدامة في الجنوب الشرقي.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية بعد ظهر اليوم.

خلال عطلة نهاية الأسبوع هذه، شهدنا أكبر خسارة في أرواح المدنيين في الأزمة الأوكرانية منذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مينسك في ٥ أيلول/سبتمبر من العام الماضي. فقد قتل ٣٠ مدنيا وأصيب ما يزيد على ١٠٠ إثر ما وصفته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنه ”وابل كثيف للغاية“ من الصواريخ التي أُطلقت بصورة عشوائية على شوارع مزدحمة في ماريوبول.

وقبل ثلاثة أيام فقط، اجتمع المجلس للإعراب عن قلقنا البالغ إزاء تصاعد القتال على طول خط وقف إطلاق النار المتفق عليه (انظر S/PV.7365). وقد دعونا جميعا إلى وقف التصعيد واستئناف الحوار. وأدى ذلك الهجوم، الذي وقع على بعد كيلومترات عديدة عبر خط وقف إطلاق النار المتفق

عليه، إلى وصول نطاق الصراع وخطره إلى مستوى جديد بدرجة كبيرة. ومثل الهجوم ببساطة رفضا آخر من قبل قيادة الانفصاليين للتقيد بالالتزامات التي تعهدت بها في مينسك؛ وكان تصعيدا استفزازيا وأهوج يمكن أن يشكل، كما أوضح الأمين العام، انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. ولا بد من إخضاع المسؤولين عن الهجوم للمساءلة عن أفعالهم. ومن دواعي الأسف الشديد أن المجلس فشل في الاتفاق على بيان صحفي، كان يتضمن إدانة للإعلان عن شن هجوم للانفصاليين على ماريوبول وما تلاه من شن هجوم على ماريوبول.

ولا يمكن أن ينكر أحد في المجلس حقيقة أن الهجوم على ماريوبول، شأنه في ذلك شأن هجوم الأسبوع الماضي على حافلة بالقرب من فولنوفاخا، قد شنه الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا. وتحليل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للهجومين يشير بوضوح إلى أن الصواريخ في كلتا الحادثتين أُطلقت من أراض خاضعة لسيطرة الانفصاليين. ولم يكن الهجوم ليحدث من دون الدعم العسكري المقدم من روسيا التي تزود الانفصاليين بمنظومات إطلاق صواريخ متعددة من طرازي غراد وأوراغان. وفي الأسابيع القليلة الماضية، نقلت روسيا إلى الانفصاليين مئات من الأسلحة الثقيلة الإضافية، ليس منظومات الصواريخ فحسب، ولكن أيضا قطع مدفعية ثقيلة ودبابات ومركبات مدرعة. ويواصل المئات من القوات النظامية والقوات الخاصة الروسية العمل على الأراضي الأوكرانية في انتهاك واضح لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وهؤلاء الجنود مدعومون بعناصر قيادة وسيطرة ومنظومات دفاع جوي وطائرات بدون طيار ونظم حرب إلكترونية من روسيا.

وما من شك في أن تدفق الأسلحة الثقيلة عبر هذه الحدود، في انتهاك لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، يمنح الانفصاليين القوة النيرانية والثقة لتصعيد الصراع. ومنذ اتفاق مينسك في أيلول/سبتمبر، والذي نص على وقف فوري لإطلاق النار، سيطر الانفصاليون على أراض أخرى تبلغ مساحتها ٥٥٠ كيلومترا مربعا. وعلى الرغم من تلك الالتزامات التي قُطعت في مينسك لضمان المراقبة المستمرة للحدود على أن تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمهمة التحقق، لا تزال مئات الكيلومترات من الحدود مفتوحة أمام تدفق هذه الأسلحة الفتاكة، والذي يتم في كثير من الأحيان تحت ستار القوافل الإنسانية. واستمرار روسيا في منع التوسيع المقترح لنطاق مراقبة الحدود من قبل منظمة الأمن والتعاون يكشف عن نواياها الحقيقية.

إن روسيا تسلح الانفصاليين وتمولهم وتقدم لهم المشورة وتقاتل سرا إلى جانبهم. وما لم تنجح فيه روسيا هو جعل وكلائها الانفصاليين يلتزمون بالسرد الروسي المخادع للأحداث. ففي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أعلن ألكسندر زاخارتشينكو، الذي نصب نفسه زعيما لجمهورية دونيتسك الشعبية، بفخر: "لقد شُن هجوم اليوم على ماريوبول. وسيكون ذلك أفضل نصب تذكاري ممكن لجميع قتلانا". ولا يمكن أن نتجاهل ببساطة ذلك التصريح، وغيره من التصريحات المماثلة، وهو ما يشجعنا الممثل الروسي على أن نفعله. تلك هي الحقيقة. فبينما تعلن روسيا التزامها باتفاق مينسك واجتماعات صيغة نورماندي وبينما تتهم الحكومة الأوكرانية بالقيام باستفزازات، عقدت القوى الانفصالية التي تدعمها العزم على تقويض تلك الاتفاقات ومهاجمة المدنيين وخلق حقائق جديدة على أرض الواقع. وهذا النهج، كما رأينا في ماريوبول في عطلة نهاية الأسبوع هذه، سيؤدي فحسب إلى تقريبنا من الهاوية. وسيؤدي إلى المزيد من القتلى والمزيد من الدمار والمزيد من الأشخاص المشردين من ديارهم.

وفي كل مناسبة يجتمع فيها المجلس للنقاش حول أوكرانيا، يؤكد الغالبية العظمى من أعضائه التزامهم بسيادة

أوكرانيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونؤكد، عن حق تماما، أن هذه هي المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وهي تشكل الأساس لنظام دولي قائم على القواعد وعلى احترام وصون السلام والأمن الدوليين. ونحن جميعا ندافع عن هذه المبادئ لأننا لا نريد عالما يعاد فيه ترسيم الحدود بالقوة، وحيث تكون الدول مهددة من جانب جيرانها الذين يزعزعون استقرارها، وحيث يعيش السكان المدنيون الأبرياء في خوف من أوامر القتال الصادرة من عواصم بعيدة.

وعلى مجلس الأمن أن يوضح بجلاء موقفه بشأن المسار الخطير للغاية الذي تسلكه روسيا في شرق أوكرانيا. ولذلك، أحث جميع أعضاء المجلس على إرسال رسائل واضحة اليوم. إن روسيا يجب أن تسحب معداتها وقواتها. ويجب أن توقف دعمها للانفصاليين ويجب أن تراقب حدودها بفعالية. ويجب أن تستخدم تأثيرها على الانفصاليين من أجل تحقيق استقرار الحالة ومنع المزيد من التصعيد الخطير. ويجب أن تضطلع بدورها كاملا في ضمان التنفيذ الفوري لبروتوكول مينسك. وقد زعم ممثل الاتحاد الروسي مرة أخرى اليوم أن بلده يريد التوصل إلى حل سلمي للصراع. ولكن هذه الكلمات لا قيمة لها في حد ذاتها. إننا بحاجة إلى أن نرى إجراءات روسية لوضع حد لهذا الصراع الذي يزداد اتساعا وفتكا.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة اليوم. ونحن ممتنون لوكيل الأمين العام فيلتمان على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها في غضون مهلة قصيرة كهذه.

قبل خمسة أيام فقط (انظر S/PV.7365)، اجتمعنا في المجلس وشجبنا العواقب المدمرة للهجمات التي يشنها الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا على المدنيين في شرق أوكرانيا، وناشدنا روسيا أن توقف دعم وتدريب القوات الانفصالية والقتال إلى جانبها. وحث أعضاء المجلس روسيا والانفصاليين ليس على مجرد الالتزام مجددا بالاتفاقات المبرمة في مينسك، ولكن على الوفاء فعليا بتلك الالتزامات في أفعالهما. وللأسف، فإننا نجتمع ثانية في هذه القاعة اليوم بسبب انتهاك روسيا والانفصاليين مرة أخرى لهذه الالتزامات. إن الأهداف جديدة ولكن الغاية النهائية لروسيا لا تزال كما هي – الاستيلاء على مزيد من الأراضي ونقل خط الأراضي الخاضعة للسيطرة الروسية إلى مناطق أعمق باطراد داخل أوكرانيا.

ولكن تصريحات الانفصاليين تعقد استراتيجية روسيا في هذه المرة.

وقال الزعيم الفعلي للانفصاليين الذين تدعمهم روسيا في دونيتسك، ألكسندر زاخارتشينكو، يوم الجمعة ٢٣ كانون الثاني/يناير ''اليوم يبدأ الهجوم على ماريوبول''. وقال أيضا ''لن يكون هناك المزيد من وقف إطلاق النار''. وأشار إلى أن الانفصاليين لن يوقفوا هجماتهم حتى ''يصلون إلى حدود منطقة دونيتسك السابقة''، متفاخرا بأن القوات الانفصالية هي الآن ''قادرة على شن هجمات في ثلاثة اتجاهات في وقت واحد''.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي اليوم أن هذه التصريحات قد أُخرجت عن سياقها. فما هو السياق الذي يمكن أن يبرر هجوما واسع النطاق على مدينة مأهولة بالمدنيين؟ وأود أن أشير أيضا إلى أن قول الزعيم الانفصالي بأن لدى قواته القدرة على تنفيذ هجمات في ثلاثة اتجاهات يتطلب الكثير من الأسلحة والقوات. وتعكس هذه القدرة الفرق الناجم عن التدفق الكبير الذي دام عدة شهور للأفراد والأسلحة الثقيلة من روسيا. وإننا نعلم أن زاخارتشينكو قال ذلك لأنه جرى تصويره عندما ذكر ذلك، ونقلت وكالة أنباء ''تاس'' الروسية الرسمية، ما قاله. وقد قال زاخارتشينكو يوم السبت في تجمع حاشد في دونيتسك ''اليوم بدأ الهجوم على ماريوبول''. وأضاف أننا ''في غضون أيام قليلة سنطوق دبلاتسيفو''، وهي

مدينة تبعد ١٢ كيلومترا عن خط وقف إطلاق النار المتفق عليه في مينسك.

يا حبذا لو أن كلام الانفصاليين كان تبجحا فارغا. لكن للأسف، شهد العالم يوم السبت أهوال الهجوم الذي شنه الانفصاليون على ماريوبول، وهي مدينة تقع على بعد ٢٥ كيلومترا خارج خط مينسك. وأصيب يوم السبت وحده أكثر من ١٠٠ شخص في هجمات صاروخية على المدينة. وقتل ما يناهز ٣٠ شخصا، بمن في ذلك نساء وكبار السن وأطفال، كان من بينهم طفل يبلغ من العمر أربع سنوات. وسقط ٤٠ صاروخا تقريبا على المدينة، وأصابت سوقا ومنازل ومدرسة، من بين منشآت مدنية أخرى. وفحصت بعثة الرصد الخاصة المحايدة التي أوفدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا الحفر الناجمة عن الانفجار وخلصت إلى أنها ناجمة عن صواريخ غراد أُطلقت من منظومات قاذفات صواريخ متعددة في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين.

لماذا يهتم الروس والانفصاليون بتلك المواقع؟ إن ماريوبول مدينة تضم ميناء من شأنه أن يوفر لروسيا وسيلة أخرى لتقديم إمدادات للانفصاليين. وستشكل السيطرة على المدينة خطوة أخرى في اتجاه إنشاء جسر بري إلى شبه جزيرة القرم المحتلة بشكل غير قانوني. وديبالتسيفو هي ملتقى استراتيجي للسكك الحديدية والطرق، وهي بمثابة حلقة وصل رئيسية بين منطقتي دونيتسك ولوغانسك. وليس من قبيل الصدفة إثارة هذه المدن الاستراتيجية لمطامع روسيا. وعندما حاول أعضاء المجلس يوم السبت إصدار بيان مشترك يدين سقوط ضحايا من المدنيين والإعراب عن القلق جراء تصريحات الانفصاليين، فإن روسيا منعت ذلك كما سمعنا، ولا عجب في ذلك، بالنظر إلى أن روسيا كانت سعيدة تماما، قبل أقل من يوم واحد، بنشر تصريحات زاخارتشينكو عبر وسائط إعلامها الخاضعة للدولة. وسيكون من الغريب أن يشعر المرء بالقلق إزاء تصريحات قام بتشجيعها ونشرها. لكن عندما تبث وكالة أنباء بلدك الرسمية تصريحات تتضمن ترحيبا بهجوم جديد ويرفض دبلوماسيو بلدك التعبير عن قلقهم إزاء هذا الهجوم، فإنك بذلك، لا تؤيد التصريحات فحسب، ولكن أيضا الهجوم.

الآن في بعض الأحيان، وربما نظرا لضباب هذه الحرب الدموية، يكون الانفصاليون صرحاء جدا فيما يخص أهدافهم. وفي الواقع، بعد عرض روسيا في البداية لطموحات الانفصاليين في ما يتعلق بماريوبول في وسائط إعلامها، فإنها بدأت في رؤية نفس الصور والتقارير المروعة المتعلقة بالمذبحة التي شاهدناها جميعا. وفي تلك المرحلة، وربما بسبب معرفة روسيا بمصدر الأسلحة المستخدمة، فقد حاولت إنكار أي علاقة بين الانفصاليين والهجمات. بل أن وكالة الأنباء الروسية ''تاس'' حاولت أن تحذف أي اقتباسات من كلام زاخارتشينكو تشير إلى هجمات الانفصاليين من الأخبار الرسمية.

وليس من الصعب فهم سبب رفض روسيا سماع العالم لتصريحات الانفصاليين. فقد صرح ممثل الاتحاد الروسي يوم الأربعاء الماضي أمام المجلس بأن ''الاتحاد الروسي يعمل على كفالة الامتثال الكامل لاتفاقات مينسك'' (S/PV.7365، صفحة ١٠). لكن زاخارتشينكو اعترف صراحة يوم السبت بأن قواته تنتهك الاتفاقات ذاتها. وبدا أنه لم يفهم الرسالة الروسية، التي تدعو بشكل واضح لانتهاك الاتفاقات، مع التظاهر بعدم القيام بذلك. ورغم تصريحات زاخارتشينكو، تواصل روسيا استغفال المجتمع الدولي وإلقاء اللوم على الأوكرانيين فيما يخص أعمال العنف. وبالأمس فقط، قال وزير الخارجية لافروف إن ''الحالة المتدهورة في أوكرانيا هي نتيجة للهجمات المستمرة التي تقوم بها قوات الحكومة الأوكرانية، التي خرقت اتفاقات مينسك''. وسمعنا الشيء ذاته هنا اليوم من ممثل الاتحاد الروسي.

إن تصريحات زاخارتشينكو تمثل مشكلة بالنسبة لروسيا لأنها صريحة للغاية. وكما يعلم أعضاء المجلس، وكما يرى

العالم كله على نحو متزايد، تدرب روسيا ويجهز الانفصاليين الذين يدعي زاخارتشينكو قيادهم، وتقاتل القوات الروسية إلى جانبهم. لذلك، عندما يتفاخر زاخارتشينكو بالاستيلاء على أراض تقع وراء خط مينسك لوقف إطلاق النار؛ وعندما يعلن في المسيرات أن الانفصاليين سيضربون القوات الأوكرانية دون استفزاز؛ وعندما يقول إنه ليس مهتما بأمر التفاوض، فإنه لا يتحدث عن نوايا الانفصاليين فحسب، بل أيضا عن نوايا روسيا. لقد خططت موسكو لهذا الهجوم. ويشنه انفصاليون دربتهم ومولتهم روسيا، وهم يستخدمون قذائف روسية ودبابات روسية وتدعمهم قوات روسية وتحظى عملياهم بمساعدة روسية مباشرة.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر، نقلت روسيا مئات القطع من المعدات العسكرية إلى الانفصاليين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا، بما في ذلك الدبابات والمركبات المدرعة ونُظم الصواريخ والمدفعية الثقيلة وغيرها من المعدات العسكرية. وأرسلت روسيا مجددا خلال الأسابيع الأخيرة إمدادات للانفصاليين، شملت مئات القطع من الأسلحة المتطورة، بما في ذلك نظم صواريخ إضافية ومدفعية ثقيلة ودبابات ومركبات مدرعة. ومن منتصف شهر كانون الثاني/يناير إلى آخره، ورغم إسقاط طائرة الخطوط الماليزية في رحلتها رقم MH-17، نشرت روسيا في شرق أوكرانيا نُظم صواريخ سطح – جو متقدمة ومضادات للطائرات، وذلك في أعلى مستوى من الوجود الروسي في مجال الدفاع الجوي في شرق أوكرانيا منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وهناك علاقة مباشرة بين نقل الأسلحة الثقيلة، والازدياد الكبير في الحركة عبر الحدود ومحاولات الانفصاليين الاستيلاء على المزيد من الأراضي.

وكانت الأهوال التي سببتها هذه الترسانة قاتلة. حيث أنه وفقا لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، شكلت الفترة من ١٣ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير الفترة الأكثر دموية على الاطلاق منذ توقيع اتفاق ٥ أيلول/سبتمبر في مينسك. وقتل خلال هذه الفترة في المتوسط ٢٩ شخصا كل يوم. وقتل أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص وشوه ١١ ٠٠٠ شخصا تقريبا منذ بداية الصراع في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤. واليوم، في هذا اليوم بالذات، تستمر الهجمات على المناطق المأهولة بالمدنيين عبر خطوط مينسك لوقف إطلاق النار، ليس في ماريوبول وديبالتسيفو فحسب، ولكن أيضا في بيسكي وستانشينو – لوغانسك. وبالنسبة للروس، ربما تشكل ماريوبول وديبالتسيفو مجرد قطعتي شطرنج استراتيجيتين في جهودهم الرامية لزيادة رقعة الأراضي التي يسيطرون عليها، ولكن هاتين المدينتين هما أيضا موطن لمئات آلاف المدنيين الأوكرانيين. ويعيش ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في ماريوبول، وهي ثاني أكبر مدينة في منطقة دونيتسك، ويعيش أكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص في ديبالتسيفو. وماريوبول هي موطن لـ ٩٢ روضة من رياض الأطفال التي يدرس فيها ١٣ ٠٠٠ طفل.

إننا لا نزال نعتقد أن الحل الوحيد لهذه الحالة هو الحل السياسي وليس الحل العسكري. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نواصل دعم جهود فريق الاتصال الثلاثي، فضلا عن مجموعة نورماندي المكونة من وزراء الخارجية. ونرحب باتفاق مجموعة نورماندي في برلين، والذي يقر بضرورة التنفيذ الفوري والكامل لاتفاق مينسك.

وإذا كانت روسيا جادة بشأن السلام، فلماذا لا تدين تصريحات الانفصاليين التي يقولون فيها إنهم سيهاجمون الأوكرانيين أولا ولن يقبلوا بالمزيد من وقف إطلاق النار، بدلا من محاولة حذف تلك التصريحات من نشرات وكالات أنبائها التي تديرها الدولة؟ وإذا كانت روسيا جادة بشأن السلام، فلماذا لا تسحب دباباها وقذائف غراد من شرق أوكرانيا بدلا من إرسال المزيد منها؟ وإذا كانت روسيا جادة بشأن السلام، فلماذا لا تسحب على الأقل قواها إلى الخطوط

التي اتفق عليها في مينسك، بدلا من إرسال كميات ضخمة من الأسلحة الثقيلة الروسية لرسم خطوط جديدة؟ ولن تكون ثمة فرصة للحل السياسي الذي توجد حاجة ماسة إليه، إلا باتخاذ روسيا لتلك الخطوات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية. لقد تمنينا جميعا رؤية عام ٢٠١٥ يبدأ بشكل أفضل بالنسبة لأوكرانيا واستقرارها. ولم يكد العام يبدأ حتى أجبرتنا الحالة الميدانية، مرتين في أقل من أسبوع، على الاجتماع هنا.

لم يتسن خلال هذه الأيام القليلة الماضية وقف دوامة الفوضى، التي بدأت قبل أسبوعين، بعد عدة أشهر من الهدوء النسبي، بل العكس تماما. شكل مقتل ١٣ مدنيا في فولنوفاخا في ١٣ كانون الثاني/يناير، وكذلك قصف حافلة في دونيتسك في الأسبوع الماضي، مما أدى إلى وقوع ثمانية ضحايا مدنيين على الأقل، مصدر قلق بالفعل، حتى مع تمكن وزراء خارجية روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا قبل ذلك بيوم واحد من التوصل إلى اتفاق بشأن سحب الأسلحة الثقيلة.

و في يومي السبت والأحد في ماريوبول، هاجمت الجماعات الانفصالية الأحياء السكنية بالصواريخ، مُتسببةً في مصرع نحو ٣٠ مدنيا ومُرهبةً السكان. وهذا ما تؤكده جميع التقارير الواردة من عين المكان، لا سيما تقارير مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا يتعلق الأمر بمجرد انتهاك آخر لوقف إطلاق النار، بل أيضا بانتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي الذي يحمي المدنيين. وهذه الأعمال غير مقبولة لأنها تستهدف المدنيين بصورة عشوائية.

والهجوم على ماريوبول، الذي احتفى به على نحو مستفز ألكسندر زخارتشينكو يوم السبت الماضي، انتهك الالتزامات التي تعهد بها الطرفان في أيلول/سبتمبر في مينسك وهو غير مقبول تماما.

ويجب علينا أن نُسمي الأشياء بمسمياتها. بتأييد روسيا للانفصاليين الأوكرانيين وأعمالهم، فإنها تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية عن العنف. ويجب علينا الآن أن نشرع في إجراء الحوار والمناقشة الجدية بشأن مستقبل أوكرانيا وكيفية استعادة السلام. كما نناشد روسيا أن تكف عن دعم الانفصاليين، العاقدين العزم على زعزعة استقرار الحالة. وندعو إلى التوقف عن نقل الأسلحة والجنود عبر الحدود الروسية الأوكرانية، الذي طال انتظاره، والذي يؤجج الحرب وينتهك السلامة الإقليمية لأوكرانيا وأبسط المبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، كما يقوض الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تسوية التراع وفقا للقانون الدولي والحقوق والحريات الأساسية لجميع الأوكرانيين، بمن فيهم الأقليات.

ونحث روسيا على استخدام كل ما لديها من نفوذ على الانفصاليين في شرق البلد لكي يحترموا وقف إطلاق النار احتراما كاملا.

إن البيانات التي أدلى بها السيد لافروف اليوم، مُعلناً عن تسير الاتصالات بين الطرفين المتحاربين، إشارة مشجعة لكنها غير كافية.

كما نناشد أوكرانيا أن تشرع في ما تعهدت به من إصلاح مؤسسي. وقد تكلم الرئيس بوروشينكو علنا عن آفاق إجراء حوار وطني وإصلاح مؤسسي. وذلك البيان خطوة أخرى صوب التنفيذ الشامل لاتفاقات مسينك، اللذين يشكلان السبيل الوحيد لتحقيق حل لهذه الأزمة عن طريق المفاوضات.

ولن يحكم المجتمع الدولي على حسن نية الطرفين على أساس البيانات فحسب، بل استنادا إلى إجراءات ملموسة ويمكن التحقق منها تثبت التزامهما الحقيقي بوقف التصعيد.

ويجب علينا أن ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن مهاجمة السكان المدنيين، واحترام القانون الإنساني الدولي،

وكفالة وصول العاملين في المجال الإنساني إلى الجرحى والمدنيين المحتاجين إلى المساعدة. ونود أن نشدد على أنه لن يكون هناك أي حل عسكري لهذا النزاع. ولن نتمكن من الخروج من الأزمة على نحو إيجابي إلا بتنفيذ جميع الأطراف تنفيذا تاما لاتفاقات مينسك واستئنافهما للمحادثات الدبلوماسية الجدية، في سياق مجموعة الاتصال الثلاثية. ويجب بذل قصارى الجهود لتحقيق ذلك الهدف.

وفي هذا السياق الصعب، لا يسعنا أن نتهاون. وما زالت فرنسا، بل ستظل ملتزمة تماما بتحقيق تسوية سلمية. وأهدافنا واضحة لم تتغير: احترام وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة من على كل جانب من جانبي خط التماس، واستئناف تبادل الأسرى، وتسوية المسائل الإنسانية، وتنفيذ جميع الأطراف لجميع التدابير المنصوص عليها في اتفاقات مينسك.

وستواصل فرنسا جهودها بتعاون وثيق مع شركائنا الألمان والسلطات الروسية والأوكرانية، في إطار ما يسمى بصيغة ''نورماندي''. وليس لدينا وقت نضيعه، وليس الوقت وقت التردد أوالنفاق. واليوم، يجب علينا أن ننهي على وجه الاستعجال هذا النزاع، الذي أودى فعلا بحياة أكثر من ٥٠٠٠ شخص وكبد تكلفة باهظة أوكرانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي، والمنظومة الدولية برمتها.

السيد أويرثون مرتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر وكيل الأمن العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

إن لأوكرانيا دستورا ديمقراطيا وهي تنفذ عملية إصلاح. وقد أسهمت أوكرانيا إسهاما حاسما في عدم انتشار الأسلحة النووية عندما قررت في عام ١٩٩٤ التخلي عن الأسلحة النووية. وأوكرانيا طرف فاعل أساسي في النظام الدولي. ونحن نؤيد بدون تحفظ سلامتها الإقليمية. وبالنظر إلى هذه الحقائق، ينبغي ألا يكون هناك أي عنف في أوكرانيا. بيد أننا اليوم نجتمع مرة أخرى بسبب تدهور الحالة على نحو خطير للغاية.

إن إسبانيا كانت تود لو أن المجلس اعتمد بياناً. لكن ذلك لم يتحقق، لسوء الطالع. وبالتالي، فإنني أندد تنديدا قويا وبدون تحفظ قصف المناطق السكنية في مدينة ماريوبول، الذي أودر بحياة عشرات الضحايا المدنيين وتسبب بإصابة أكثر من ١٠٠ شخص بجروح. وأعرب عن تعازي بلدي ووفد بلدي لأسر الضحايا ولأوكرانيا حكومة وشعباً. ويمكنهم أن يعولوا على تضامن إسبانيا.

وفقا للمعلومات التي وافتنا بها أمس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على نحو ما نقله السيد فيلتمان، فقد أطلقت الصواريخ من مواقع تخضع لسيطرة جماعات المتمردين التابعين لجمهورية دونيتسك الشعبية المعلنة ذاتيا. ويجب التحقيق في مسؤولية القيادة عن هذه الهجمات ومساءلة مقترفيها وتقديمهم إلى العدالة. وعلى غرار الوفود الأخرى، فإننا نستنكر البيانات التي أدى بها ألكسندر زاخرتشنيكو قُبيل الهجوم على ماريوبول. وتشكل هذه البيانات انتهاكا واضحا لوقل إطلاق النار ولاتفاقات مينسك. والهجمات على المدنيين انتهاك صارخ للقانون الدولي. وبموجب القانون الدولي، هناك التزامات لا تترتب على الأطراف فحسب بل أيضا على من بمقدورهم اتخاذ أجراء لمنع وقوع أي انتهاك آخر للقانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، حذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يوم الجمعة من مغبة استمرار وجود المقاتلين الأجانب في شرقي أوكرانيا. ووفقا للتقارير الإخبارية، وتمشيا مع تحذير المفوض السامي، فإن الأمر يتعلق بجنود تابعين للاتحاد الروسي. وقد أكد المصدر ذاته وجود أسلحة ثقلية متطورة في المناطق السكنية، تحت سيطرة جماعات المتمردين المسلحين، وأفاد بوقوع انتهاكات متكررة للحقوق الإنسانية للمدنيين المحاصرين هناك، وانعدام سيادة القانون في تلك المناطق.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى مكتف الأيدي. ويجب عليه أن يخذ موقفا واضحا، بالنظر إلى هذه الحالة. ومرة أخرى، ندعو إلى التنفيذ الكامل لمذكرة وبروتوكول مينسك، واستعادة العمل فورا بوقف إطلاق النار. ونناشد جميع من بمقدورهم التأثير على المسؤولين عن هذه الأعمال الفظيعة، لا سيما روسيا، وفقا لمركزها باعتبارها طرفا موقعا على اتفاقات مينسك والإعلان المشترك لبرلين الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير، وعضوا في مجموعة الاتصال الثلاثية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي إطار ممارسة مسؤوليتها في مجلس الأمن، أن يسهموا في وقف تصعيد التوترات وإجبار جماعات المتمردين على التخلي عن العنف وقبول السبيل السلمي والقانوني لتحقيق مطالبهم.

لقد سعت أعمال العنف والأعمال الفظيعة التي وقعت في نهاية هذا الأسبوع إلى تقويض الحوار وتسوية الأزمة عن طريق المفاوضات، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات مينسك. ويجب علينا ألا نسمح بذلك.

السيد الحمود (الأردن): شكرا السيد الرئيس، كما أتقدم بفائق الشكر إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية القيمة.

يأسف الأردن لتجاهل بعض الأطراف كافة المطالبات بوقف إطلاق النار، سواء من قبل مجلس الأمن أو المجتمع الدولي ككل، والاستمرار في تصعيد الأزمة وانتهاك مبادئ اتفاق مينسك للسلام. ويعرب الأردن عن قلقه الشديد إزاء هذا التصعيد الخطير للعنف والقتال، الأمر الذي قد يدفع الأزمة إلى مرحلة خطيرة وتدهور للأوضاع في شرقي أوكرانيا ومحيطها الإقليمي.

كما يدين الأردن بشدة استهداف المدنيين وترهيبهم وقصف الأماكن السكنية أيا كان مصدرهما. ويدعو الأردن إلى إجراء تحقيق ذي مصداقية وشفافية في حادثة قصف موقف الحافلات في مدينة دونيتسك، والعملية المروعة التي وقعت في مدينة ماريوبول قبل يومين، والتي تعتبر الحادثة الأكثر دموية منذ إبرام اتفاق السلام في أيلول/سبتمبر الماضي. كما يدعو الأردن إلى تقديم مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية إلى العدالة وعدم التهاون في معاقبتهم.

إن هذه الانتكاسة الخطيرة للأوضاع في شرق أوكرانيا، وتوسع القتال إلى مدن أخرى يحتمان ضرورة عقد لقاء عاجل بين كافة الأطراف المعنية بهذا النزاع، وذلك للبناء على الاتفاقات السابقة والتوصل إلى هدنة سريعة وشاملة. ولن يتحقق الحل السياسي والسلمي في ظل اللجوء إلى الوسائل العسكرية والقيام بإجراءات أحادية تقوض المساعي الإقليمية والدولية وتعيد المفاوضات إلى المربع الأول، بل يكمن الحل في اتخاذ إجراءات فعلية نحو التهدئة والسلام.

وهنا يدعو الأردن الدول المؤثرة للضغط على الانفصاليين وحثهم على الكف عن استخدام القوة ووقف جميع الانتهاكات التي يرتكبونها، والتي من شأنها أن تزيد من زعزعة الاستقرار في أوكرانيا.

لذا ندعو مجددا كافة الأطراف المعنية بهذا النزاع إلى تحمل مسؤولياتها والوقف الفوري لإطلاق النار وكافة الإجراءات التصعيدية، بما فيها اللغة الاستفزازية وغير المسؤولة، الصادرة عن أي من الأطراف. وعلينا جميعا في المجلس، وعلى الصعيد الدولي ككل، مضاعفة الجهود والعمل بكل ما بوسعنا وبجدية وصدق لنحول دون انهيار التقدم الذي أحرز في السنة الماضية، والذي تمثّل في التوصل إلى اتفاق شامل أخذا بعين الاعتبار كافة مصالح ومشاغل الأطراف.

وفي النهاية، نؤكد على ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي الأوكرانية وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحماية الحدود ووقف تدفق الأسلحة للانفصاليين والمقاتلين الأجانب إلى داخل الأراضي الأوكرانية. كما يجدد

الأردن التأكيد على الضرورة القصوى للالتزام الكامل، نصا وروحا، باتفاق مينسك للسلام والمذكرة التي تبعته، وكذلك البيان المشترك لوزراء خارجية كل من فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا بشأن ترسيم خط الانفصال.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

لقد شهدنا في الأيام الأخيرة تدهورا شديدا في الحالة في شرقي أوكرانيا، من جراء حدوث مواجهات وهجمات متكررة أسفرت عن خسائر فادحة في أرواح المدنيين، بمن في ذلك النساء والأطفال. وتدين الصين جميع الهجمات العنيفة التي تستهدف المدنيين، وتعرب عن تعازيها للضحايا، وتعاطفها مع أسرهم.

ونؤيد إجراء تحقيق موضوعي في الهجمات المعنية، بغرض التوصل إلى الحقيقة وتقديم الجناة إلى العدالة. وفي الأسبوع الماضي، عقد المجلس جلسة علنية بشأن مسألة أوكرانيا (انظر S/PV.7365). ودعت الدول الأعضاء المعنية الأطراف في النزاع إلى اتخاذ تدابير فعالة لتفادي أي تصعيد في النزاع أو المواجهة. ومع ذلك، فإننا نشعر بالأسف العميق لعدم تحسّن الحالة في شرقي أوكرانيا، بل تصاعدت خلافا لذلك، وأسفرت عن خسائر كبيرة في أرواح المدنيين والممتلكات. وتشعر الصين بالقلق العميق إزاء التطورات الأخيرة في الحالة.

وليس تدهور الحالة في أوكرانيا في مصلحة أي من الأطراف. وإن ما هو أكثر إلحاحا الآن بالنسبة لجميع الأطراف، هو التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس لتجنب المزيد من التصعيد في النزاع أو المواجهة كي يصبح ممكنا وقف إطلاق النار ووقف العنف في شرقي أوكرانيا، وتنفيذ اتفاق مينسك الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر بصورة شاملة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تبذل جهودا فعالة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

وتبيّن التطورات الراهنة في الحالة بوضوح أنه من الضروري التقيد - أثناء التصدي للحالة في أوكرانيا - بالهدف العام المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية، والنظر بشكل كامل في العوامل التاريخية المعقدة وواقع المسألة المتعلقة بأوكرانيا، وأن نأخذ في الحسبان تماما الحقوق والمصالح والمطالب المشروعة لجميع المناطق والطوائف العرقية في أوكرانيا، وأن نولي أهمية كبيرة لمعالجة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف، وضمان مراعاة مصالحها بطريقة متوازنة، من أجل التوصل إلى حل جوهري ودائم لمسألة أوكرانيا.

ويجب على المجتمع الدولي تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى مزيد من السعي إلى إيجاد تسوية سياسية للمسألة. ويجب أن تؤدي المناقشات التي أجراها مجلس الأمن دورا بنّاء في الإسهام في التخفيف من حدة الحالة في أوكرانيا. وما فتئت الصين ترى دائما أنه ينبغي احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجميع البلدان. وقد اتخذت الصين موقفا موضوعيا وعادلا فيما يتعلق بمسألة أوكرانيا. وندعم الأطراف المعنية في إطار المجتمع الدولي، في جهودها الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية لهذه المسألة.

وتدعو الصين جميع الأطراف إلى بذل مزيد من الجهود وتمكين أليتي نورماندي ومينسك للوساطة بالاضطلاع بدورهما بصورة كاملة. ونأمل أن يكون ممكنا - من خلال الحوار السياسي الشامل، وعلى أساس مراعاة المصالح المشروعة لجميع الأطراف - التوصل قريبا إلى تسوية سياسية شاملة متوازنة ودائمة، من شأنها أن تحقق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في أوكرانيا، وفي المنطقة بأسرها.

وستواصل الصين الاضطلاع بدور نشط وبنّاء في السعي للتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة أوكرانيا.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر أيضا وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية.

تشعر تشاد ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في أوكرانيا، وخاصة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وبالرغم من النداءات الدؤوبة التي وجهها المجتمع الدولي بغرض ضبط النفس والهدوء، وقع هجوم عنيف في ميناء ماريوبول في منطقة دونيتسك يوم السبت ٢٤ كانون الثاني/يناير، وأسفر عن قتل ٣٠ من المدنيين على الأقل وجرح ما يزيد على ١٠٠ آخرين. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، شهدنا قصفا لحافلة ركاب بالقرب من فولنوفاخا، أودى بحياة ١٢ مدنيا، معظمهم من النساء.

وتتسم الحالة بالخطر الشديد. وبالنظر إلى انعدام الإرادة السياسية حين يتعلق الأمر بوضع حد للعنف، والزيادة الكبيرة في عدد الضحايا المدنيين، فإن تشاد تجزع لاستئناف القتال، الذي سيكون ضحاياه الرئيسيون من المدنيين كما هو الحال دائما.

وكثيرا ما يؤدي تصاعد أعمال العنف في أوكرانيا إلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وليس بوسع المجتمع الدولي ألا يأبه للأمر ويقف موقف المتفرج على الأحداث. ويجب أن يقدّم المسؤولون عن تلك الانتهاكات إلى العدالة.

لقد طالت المأساة الأوكرانية بما يكفي، حيث مع سقط ما يزيد على ٥ ٠٠٠ قتيل وجُرح ١٠ ٣٠٠ شخص وأصبح أكثر من مليون في عداد المشردين. وفي هذا الصدد، تدعو تشاد جميع الأطراف إلى التزام الهدوء والتحلي بضبط النفس وتحث الحكومة والانفصاليين على الدخول في حوار وطني مباشر وشامل للجميع بهدف المصالحة الوطنية. وفضلا عن ذلك، ترى تشاد أن حل الأزمة الأوكرانية هو حل سياسي وأنه سيتوقف إلى حد كبير على استعداد الأطراف المعنية للالتزامَ بعملية مفاوضات حقيقية لتحقيق سلام دائم. وتشجع تشاد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مواصلة تحقيقاتها بهدف تحديد المسؤولية عن الأزمة الأوكرانية التي طال أمدها أكثر مما ينبغي ونجم عنها العديد من الضحايا.

وتمشياً مع صيغة نورماندي واجتماعات ميلانو والوساطة التي يقوم بها فريق الاتصال الثلاثي، تدعو تشاد البلدان المعنية والأمين العام، من خلال مساعيه الحميدة، إلى إعادة إطلاق عملية السلام في أوكرانيا.

وفي الختام، نحث البلدان الصديقة التي تملك تأثيرا على الأطراف على أن تمارس ما يلزم من الضغط من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة على أساس اتفاقات مينسك وإعلانها، مع الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلّم بالإنكليزية): أشكر أنا أيضاً وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

منذ الجلسة التي عقدها المجلس في الأسبوع الماضي بشأن الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.7365)، اشتدّ النزاع الدائر في البلد وما زال المدنيون يعانون من آثاره. وتوضح هذه النقطة الهجماتُ الصاروخية على ماريوبول التي خلّفت ٣٠ قتيلاً وأكثر من ١٠٠ جريح بمن فيهم نساء وأطفال. وتدين نيجيريا بأشد العبارات الهجمات العشوائية على المناطق السكنية. فهي لا تخدم أي غرض عسكري وتنتهك القانون الدولي وهي غير مقبولة.

وندعو كلا الجانبين إلى وقف تصعيد القتال فورا واحترام بنود اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في محادثات مينسك للسلام. ونشدد على أنه لا حل عسكرياً للنزاع في أوكرانيا. وينبغي للأطراف البحث عن حل سياسي عن طريق الحوار. ومن المهم أن تُعالج شواغل الانفصاليين في إطار تسوية سياسية عن طريق التفاوض. وينبغي أن يجري ذلك دون مساس بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيد راميريس كارينيو (جمهورية فيترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يتقدّم وفد جمهورية فيترويلا البوليفارية بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن بشأن أوكرانيا. ونرحب أيضاً بالسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ونقدر المعلومات التي قدمها لنا عن الحالة السياسية في أوكرانيا.

يعرب بلدنا عن قلقه العميق إزاء التصعيد الأخير للنزاع المسلح في شرق أوكرانيا، والذي تسبب في خسائر في الأرواح بين المدنيين وأعداد لا تحصى من الجرحى. وتؤكد فيترويلا مجدداً دعوتها للطرفين إلى تشجيع إيجاد حل سياسي وسلمي للأزمة عن طريق التفاوض. ونشدد على أنه ينبغي إجراء تحقيق مستقل في أي حادث من حوادث العنف على أرض الواقع، وأن استنتاجات التحقيق ينبغي أن تستند إلى أدلة لا تُدحض. وترفض فيترويلا أي أعمال عنف أو إرهاب، ولا سيما الهجمات على المدنيين، بغض النظر عن منشئها.

إن تكثيف النزاع المسلح في شرق أوكرانيا يجعل من الحتمي أن تضع الأطراف حداً للأعمال العدائية في المنطقة. لذا، فإن وقف إطلاق النار يشكل خطوة حاسمة.

ومن الضروري مواصلة السير على طريق السعي إلى إيجاد حل سياسي ودبلوماسي للأزمة الأوكرانية، تلتزم في إطاره الأطراف المتصارعة بالعمل على تحقيق السلم الوطيد والدائم.

وتكتسب جهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الإقليمية، في رأينا، أهمية خاصة في عملية التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع. ونكرر في ذلك الصدد دعمنا للجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وألمانيا وفرنسا من أجل تشجيع الحوار بين أوكرانيا وروسيا وممثلي إقليم دونباس.

ونرحب أيضاً بالبيان المشترك الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير في برلين عن وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا، ونحن نشجع الأطراف على العمل معاً من أجل تنفيذه.

إن اتفاقات مينسك هي الأساس الذي يمكن استناداً إليه تحقيق السلام الدائم في المنطقة. ونؤكد مجدداً على وجوب تجنّب أي تدخل من عناصر خارجية تنتهك اتفاقات مينسك والجهود الإقليمية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بين الأطراف.

وتؤكد فيترويلا على أن الأطراف يجب أن تتصرف انطلاقاً من ضبط النفس لمنع تقويض الحوار بالإجراءات الانفرادية التي تعرّض عملية السلام للخطر. ويجب كسر حلقة العنف. ويشتمل بناء أساس للسلام على وضع حد للخطب التي تحرض على الكراهية والاضطهاد العرقي والدعاية الحربية. ويجب التصدي للأسباب التاريخية والجذرية للصراع والسعي إلى التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف.

ويقتضي تصاعد الأعمال العدائية الامتثال الصارم من جانب الأطراف المتحاربة للالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين في المناطق المتضررة من العنف، بما في ذلك ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المشردين داخلياً واللاجئين وغيرهم من المقيمين في المناطق المتضررة من الصراع.

وأخيراً، فإننا ندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها في البحث عن حل سياسي عادل ودائم، يصب في مصلحتها ومصلحة المنطقة كلها.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، ولكم مزيد الشكر على ذلك بسبب عدم توصّل المجلس خلال عطلة نهاية الأسبوع إلى اتفاق على بيان صحفي بسيط وواضح يدين الأحداث التي وقعت في ماريوبول. كما أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية، التي كانت مفيدةً جداً للمجلس.

تدين نيوزيلندا قتل حوالي ٣٠ شخصاً وإصابة أكثر من ٩٠ مدنياً في ٢٤ كانون الثاني/يناير في ماريوبول. إن تقارير القصف العشوائي للسكان المدنيين والمناطق السكنية تبعث على القلق العميق، شأنها شأن الحوادث الأخرى التي ذكرها وكيل الأمين العام فيلتمان. وقد أعربنا عن قلقنا في الأسبوع الماضي من أن العنف يتصاعد بوتيرة تثير الجزع. ويؤكد حادث ماريوبول على أن الحالة في شرق أوكرانيا آخذة الآن في التدهور الكارثي السريع. ونحن لا نرى هذه الحادثة بصفتها حادثة منفردة. فطريقة حدوثها وحجمها والادعاءات المقدمة بشأنها من قيادة الانفصاليين غنية عن البيان. لقد كانت

هجوماً كبيراً على سكان مدنيين بهدف الاستيلاء على المنطقة والسيطرة عليها ليس إلا.

إن آخر الخسائر في صفوف المدنيين بسبب النزاع في شرق أوكرانيا غير مقبولة إطلاقاً. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي والامتناع عن شن أي هجمات عشوائية. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الصواريخ أُطلقت بصورة عشوائية نحو مناطق مدنية – وهذا انتهاك للقانون الإنساني الدولي. ولا يجوز أن يكون هناك إفلات من العقاب على مثل هذه الأعمال المتهورة. وينبغي أن يخضع المسؤولون عنها للمساءلة عن تصرفاتهم.

وتزويد روسيا للانفصاليين بالقوات والعتاد أمر لا يتسم بالمسؤولية. كما أن خطر اندلاع "حرب كبرى في أوكرانيا" أمر مفزع وغير مناسب على الإطلاق في آن معاً، ويمكن الآن أن يكون أقرب إلى الحقيقة.

ولا تعتذر روسيا عن الدور الذي تضطلع به في دعم الانفصاليين رغم تعاظم الأدلّة ضدّها.

تتكلم روسيا عن الحقائق. ما نعلمه حقا هو أن لروسيا دورا في هذا الصراع.

نحن نؤيد تعزيز حوار سياسي يشمل الجميع بشكل كامل. ندعو روسيا، بدلا من لوم الآخرين، إلى استخدام الأدوات الدبلوماسية وغيرها من الأدوات المتاحة لها لضمان احترام الانفصاليين لوقف إطلاق النار. لا بد من التنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار كما اتفق عليه بالفعل في اتفاقات مينسك. كما يجب على المجلس أن يضطلع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. يجب أن نضع السياسة جانبا، رغم أن ذلك قد يكون صعبا، ونستخدم نفوذنا الجماعي لوقف قتل المدنيين في شرق أوكرانيا. يجب أن تكون تلك هي الأولوية. وبرغم أن هذا ربما لا يكون لجلسة اليوم، فإننا نود أن نرى المجلس في المستقبل ينظر بجدية في الطريقة التي يمكنه بها ممارسة الضغط على جميع الأطراف المتحاربة لتنفيذ وقف إطلاق النار. لم تعد الكلمات كافية؛ ربما لا يزال يتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. نحن ممتنون لوكيل الأمين العام فيلتمان على تقديم إحاطة إعلامية لنا بعد إخطار وجيز.

تشعر ماليزيا بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف في شرق أوكرانيا منذ آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن الموضوع (انظر S/PV.7365)، قبل أقل من أسبوع. لقد شهدنا منذ ذلك الحين تكرار الهجمات العشوائية على المدنيين. تعرضت محطة للنقل العام في مدينة دونيتسك في ٢٢ كانون الثاني/يناير للقصف، مع مقتل ما يصل إلى ١٥ شخصا وجرح ما يزيد على ٢٠ مدنيا. وبعد يومين، قتل ما لا يقل عن ٣٠ شخصا، من بينهم طفلان، في مدينة ماريوبول، وجرح أكثر من ١٠٠ مدني. تدين ماليزيا هذه الهجمات العشوائية بأقوى العبارات. ومن المؤسف جدا أن أحداث العنف الأخيرة في ماريوبول لم تلق حتى إدانة مجلس الأمن، بسبب الافتقار إلى التوافق في الآراء بين أعضاء المجلس على مشروع البيان الصحفي. تدعو ماليزيا إلى إجراء تحقيق مستقل في الأحداث. لا بد من مساءلة مرتكبي هذه الجرائم البشعة ضد المدنيين. ونود أن نذكر أطراف الصراع بأنه ينبغي لهم الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. يجب أيضا أن تتوقف على الفور الهجمات على قوافل المساعدة الإنسانية.

لقد قوضت الأحداث الأخيرة بشكل خطير اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر من العام الماضي بين الأطراف المتنازعة. وتحث ماليزيا الأطراف المعنية بقوة على الوفاء بالتزاماتها على النحو المنصوص عليه في بروتوكول مينسك المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر والمذكرة المؤرخة

٩ أيلول/سبتمبر. تبرهن التطورات الأخيرة في شرق أوكرانيا على أن التوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي بات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بكل الجهود التي يمكن أن تيسر التخفيف من حدة الأزمة وتسهم في إنهاء الصراع، بما في ذلك إمكانية استئناف المفاوضات وفقا لصيغة جنيف. وكما ذكرت ماليزيا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7365)، فإن الحل العسكري لن يكون في صالح أحد على المدى الطويل ولن يكون مناسبا.

بعد سبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، لا نزال نرى اليوم تجاهلا صارخا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة البلدان وسلامتها الإقليمية. وتحث ماليزيا الأطراف المعنية على التفكير في عواقب هذه الأعمال على مصالحها الطويلة الأجل ومكانتها الدولية. إننا نكرر دعوتنا الأطراف المعنية إلى استكشاف جميع السبل الممكنة للتوصل إلى حل سلمي. ونحن ملتزمون بالاضطلاع بدور بناء في المجلس بغية نزع فتيل الأزمة واستئناف المحادثات من أجل إستعادة استقرار أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية عن اندلاع الأعمال العدائية في شرق أوكرانيا.

في جلستنا يوم الأربعاء، ٢١ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV. 7365)، أعرب الوفد الأنغولي عن موقفه بشأن هذه المسألة في أعقاب الهجوم على حافلة في منطقة دونيتسك والذي أسفر عن وقوع عدد من الضحايا المدنيين. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد موقفنا مجددا، وندين الهجوم الذي وقع مؤخرا في ماريوبول وفقدان الأرواح والتدمير واسع النطاق للممتلكات. سأتوخى الإيجاز.

نأسف للخسائر في الأرواح في اندلاع الأعمال العدائية مؤخرا في شرق أوكرانيا ونشدد على الحاجة الملحة إلى حماية المدنيين. وندين انتهاكات وقف إطلاق النار ونحث جميع الأطراف على التقيد به. ونعتقد أن اتفاقات مينسك تشكل إطارا للتوصل إلى حل سلمي للصراع، ونحث جميع الأطراف على الالتزام بها. ونشدد على أهمية احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. أخيرا، نعتقد أن من المهم تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا النزاع وتعزيز الجهود المبذولة لمساعدة آلاف المحتاجين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل شيلي.

نود أن نشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن الأحداث الأخيرة في أوكرانيا.

ونشارك في إدانة القصف العشوائي للمناطق السكنية في مدينة ماريوبول، وهو هجوم يشكل تصعيدا كبيرا ومثيرا للقلق لمستوى العنف في شرق أوكرانيا. يجب أن يخضع أولئك المسؤولين عن هذه الأعمال الشنيعة ضد السكان المدنيين للمساءلة، ونؤكد على الضرورة المطلقة لإجراء تحقيق موضوعي في الوقائع من شأنه أن يفضي إلى تقديم المسؤولين إلى العدالة.

يجب أن يتوقف العنف حتى يتسنى للأوكرانيين إعادة بناء حياتهم في بلد مستقر وآمن، مع المحافظة على سيادته وسلامته الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونحث الأطراف على التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، التي أرست، إلى جانب مذكرة وقف إطلاق النار المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر، الأسس ووضعت المعايير للتوصل إلى حل للأزمة عن طريق التفاوض.

كما نشير إلى أن جميع الأطراف وافقت في مينسك على السماح لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا برصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. ونؤكد على دعمنا لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا ونحث الأطراف على التعاون مع ولايتها، ولا سيما من خلال دعم إيصال المعونات الإنسانية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية، وجميع الحاضرين الذين أيدت بياناهم أوكرانيا وأعربت عن التعاطف مع شعبي.

للأسف، لقد تدهورت الحالة بدرجة كبيرة منذ جلسة مجلس الأمن السابقة بشأن أوكرانيا في ٢١ كانون الثاني/ يناير (انظر S/PV.7365). في ٢٤ كانون الثاني/يناير، ارتكب الإرهابيون الذين تدعمهم روسيا جريمة شنيعة أخرى ضد الإنسانية. نتيجة لقصف المناطق السكنية في ماريوبول، في شرق أوكرانيا، قتل ٣٠ مدنيا وأصيب أكثر من ١٠٠. ووفقا للتقرير الموقعي المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير لبعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، جرى القصف باستخدام الصواريخ المتعددة من طرازي غراد وأوراغان التي أطلقت من داخل الأراضي التي يسيطر عليها الإرهابيون. بدأ قصف ماريوبول مباشرة بعد بيانات أدلى بها أحد قادة الإرهابيين بشأن هجمات وشيكة على المدن الأوكرانية، وزيادة كبيرة في تدفقات القوات المسلحة والأسلحة الروسية على منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وكما قال رئيس أوكرانيا.

> ”إن قتل عشرات المدنيين وجرح نحو ١٠٠ شخص على يد الإرهابيين الموالين للاتحاد الروسي في ماريوبول لا يشكل هجوما إرهابيا فحسب، بل وجريمة ضد الإنسانية، وبالتالي فهو مسألة تنظر فيها المحكمة في لاهاي.“

وكان الأمس يوم حداد آخر في أوكرانيا. ونعرب عن امتناننا للعالم المتحضر بأسره لتضامنه القوي مع أوكرانيا في أعقاب هذه المأساة المروعة، وأعمق تعاطفه وأحر تعازيه لأسر الضحايا وتمنياته بالشفاء العاجل للمصابين. وتقدر أوكرانيا البيان الواضح والصريح الذي أصدره الأمين العام، الذي يشجب فيه الانسحاب الانفرادي من وقف إطلاق النار من جانب ما يسمى بقيادة المتمردين.

في ذلك الصدد، من المؤسف للغاية أن أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذي منحه ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، قد أظهر مرة أخرى ازدراءه التام، لا للميثاق فحسب، بل للقيم الإنسانية، بعرقلة إدانة المجلس للجرائم البشعة ضد الإنسانية التي يرتكبها الإرهابيون في ماريوبول.

بيان اليوم الذي أدلى به الوفد الروسي جعل الأمر يبدو وكأن روسيا لم تقم بغزو واحتلال وضم جزء من إقليم القرم الأوكراني ذي السيادة في الربيع الماضي. والبيان الذي أدلى به الوفد الروسي اليوم جعل الأمر يبدو وكأنه لا توجد قوات روسية نظامية على الأراضي الأوكرانية ذات السيادة. وقد طالبت في آخر جلسة عقدها مجلس الأمن (انظر S/PV.7365)، بتوضيح بشأن ما تفعله ١٦ كتيبة روسية والعدد الهائل من الدبابات والمدفعية في بلدي من دون دعوة. العالم المتحضر في انتظار تفسير من الجانب الروسي. ويمكن العثور على أدلة إضافية على الموقع الشبكي لبعثة بلدي، وسنحاول إرسال ذلك إلى أعضاء المجلس أيضا.

لو التزم المقاتلون وروسيا باتفاقات مينسك، لما وقعت هذه المأساة – وهي الأفظع منذ بداية العدوان الروسي. وتشير المحادثات اللاسلكية والهاتفية التي اعترضتها دائرة الأمن في أوكرانيا بشكل قاطع إلى أن الهجوم نظمه إرهابيون تدعمهم روسيا. والدليل الآخر على ذلك هو عرقلة روسيا لمشروع بيان صادر عن مجلس الأمن بإدانة هذا الحادث الرهيب، وكذلك صمتها التام، ولا كلمة شجب واحدة، حيال الأعمال الوحشية الأخرى التي يرتكبها الإرهابيون في إقليمي دونيتسك

ولوهانسك، مثل الهجوم على فولنوفاخا، والسلوك المشين المتعلق بالرهائن الأوكرانيين، والمأساة التي وقعت عند موقف الحافلة في دونيتسك والعديد من الحالات الأخرى. ولذلك، فإن الاتحاد الروسي، الذي يواصل دعم الأنشطة الإرهابية والذي تشارك قواته بشكل مباشر في الأعمال العدائية ضد أوكرانيا، هو وحده المسؤول عن أعمال قتل المدنيين الأبرياء التي وقعت في الأسابيع الأخيرة في فولنوفاخا وديبالتسيفو، ودونيتسك، وماريوبول والعديد من البلدات والقرى الأخرى في أوكرانيا.

ونلتمس الدعم الدولي حتى تضطر روسيا في النهاية إلى الوفاء بوعودها، وكبح جماح وكلائها، ووقف إرسال القوات والأسلحة إلى داخل أوكرانيا. ونطالب بأن تقوم روسيا بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، اللذين أيدهما حتى الآن بالأقوال فقط، بما في ذلك الانسحاب الفوري لجميع قواها من أراضي أوكرانيا، وتحقيق الاستقرار على الحدود الروسية الأوكرانية، وإرساء الرصد الدولي. كما ينبغي لها إطلاق سراح الطيارة الأوكرانية، السيدة ناديا سافشينكو، من دون مزيد من التأخير – التي ما زالت مضربة عن الطعام الأمر الذي يهدد حياتها، وكذلك أوليغ سينتسوف وألكسندر كولشينكو وسائر المواطنين الأوكرانيين المحتجزين في روسيا بصورة غير قانونية.

وندعو المجتمع الدولي إلى التصدي بحزم للجرائم التي يرتكبها الإرهابيون وزيادة جميع أشكال الضغط على الذين يقومون برعايتهم ودعمهم. إن موقفنا ثابت: يجب اعتبار ما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية منظمتين إرهابيتين.

لقد دعونا مجلس الأمن المرة تلو المرة إلى ممارسة مسؤولياته في نهاية المطاف بموجب ميثاق الأمم المتحدة من أجل منع تلك الجماعات الإرهابية من ارتكاب جرائمها. والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي وضع حد للعدوان الروسي ضد أوكرانيا. واليوم أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى إجراءات حاسمة مشتركة يتخذها المجتمع الدولي ضد المنظمات الإرهابية والذين يتحكمون بها.

وأود أن ألخص بياني بكلمات قالها رئيسنا:

”إننا نؤيد السلام، ولكننا نقبل تحدي العدو. سندافع عن وطننا كوطنيين حقيقيين. وسنبذل كل جهد لوقف الألم والمعاناة، وإعادة السلام إلى كل أسرة أوكرانية، من لفيف إلى لوهانسك، من تشيرنيهيف إلى كيرش. وبعد توحيد جهودنا، سندافع عن حريتنا.“

في هذه المعركة من أجل أوكرانيا، من أجل أوروبا، وفي نهاية المطاف من أجل ميثاق الأمم المتحدة، نعول على تضامن المجلس وإجراءاته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أدلي بعدد من التعليقات الموضوعية. ومع ذلك، وعلى سبيل المقدمة، أود مرة أخرى أن أتناول من جديد موضوع ما حدث في ماريوبول، وحقيقة أن مجلس الأمن لم يكن في وضع يمكنه من إدانة تلك المأساة أو الحديث بشأنها.

أشار عدد من زملائي إلى هذا، بمن فيهم زميلي الأوكراني. وحتى بالمقارنة بمعاييره المعتادة، فإنه قد شوه حقاً موقف الاتحاد الروسي. أولا، نحن دائما ندين جميع الهجمات على كل المدنيين، ونشعر بالحزن حيال وفاة كافة المدنيين. وهذا مختلف تماما عن السلطات في كييف، التي تقول أنها تحزن على وفاة المدنيين ولكنها تشير بوضوح إلى أي مدنيين، ومن أي مناطق. وحقيقة أن مئات الأفراد يموتون جراء الصواريخ الأوكرانية والقناصة الأوكرانيين لا تثير اهتمامها. ولا تزال تعتبر دونباس أراض أوكرانية. إذا كان المرء لا يعتبر أنها لم تعد أراض أوكرانية بعد الآن، ينبغي له أن يقول ذلك بوضوح. من شأن ذلك تبسيط الأمور.

ثانيا، ندين دائماً وفاة الأشخاص الأبرياء، وكنا على استعداد للقيام بذلك في حالة ماريوبول كذلك. وحقيقة أننا لم نتمكن من القيام بذلك كان نتيجة للدبلوماسية غير المنضبطة التي اضطلع بها عدد من زملائنا باستخدام أساليب لجأوا إليها في الماضي فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية، حينما خلصوا إلى صيغة اتضح تماما أنها غير مقبولة لأحد الأعضاء في مجلس الأمن. هل أدانوا في أي وقت مضى البيانات غير الإنسانية التي نستمع إليها من السلطات في كييف؟ ولا مرة واحدة. لماذا يركزون جميعا على البيانات التي أدلى بها أحد زعماء تشكيلات الدفاع عن النفس، ويصرون على أنه يتعين علينا أن ندينها؟ من الواضح تماما أننا لا نتصرف بإنصاف هنا، إذ أن بيانا يدين ما حدث في ماريوبول كان سيعتمد في دقائق معدودة فحسب، تماما كما اعتمدنا بيانا يدين ما حدث في فولنوفاخا، الذي وافقنا عليه على الفور.

وثالثاً، كنا دائماً نؤيد التحقيقات الموضوعية في مثل تلك الحالات. بطبيعة الحال، لا أحد يود أن يعرض على مجلس الأمن أعمال بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بيد أنه في هذه الحالة، يبدو لنا أن أعضاء بعثة الرصد لم يتصرفوا على نحو مناسب. فقد ألقى أعضاء البعثة، التي شملت أفرادا من الولايات المتحدة، نظرة على موقع المأساة بطريقة سريعة للغاية ومن ثم خلصوا إلى بيان على الفور. ويتعارض ذلك مع طرائق العمل التقليدية والمتفق عليها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. نرى مرة أخرى في هذه الحالة، حالة استُغلت فيها أحداث مأساوية بشكل واضح لتحقيق غايات سياسية.

وأود أن انتقل الآن إلى الجزء الأكثر موضوعية من مناقشتنا. وللأسف يذكرنا اجتماعنا هنا اليوم باجتماعات سابقة عديدة، بالرغم من أن التركيز ربما مختلف قليلاً عن ما سبق. ركز العديد من الزملاء اليوم على البيانات التي أدلي بها من جانب جمهورية دونيتسك الشعبية المعلنة ذاتيا. وأذكر أعضاء المجلس أن دونباس تتعرض للقصف لمدة أشهر من جانب المدفعية والصواريخ الأوكرانية. ولذلك، من الواضح تماما أنه لا يمكننا توقع بيانات تصالحية من قادة جمهورية دونيتسك الشعبية. وما فتئوا يسعون لمدة شهر لدفع الصواريخ والمدفعية التابعة للقوات الأوكرانية بعيدا بالقدر الكافي حتى لا تهدد دونيتسك ولوهانسك. ويعد ذلك أيضا هدفا من أهداف اتفاقات مينسك، ويشدد على أهمية تنفيذها.

لقد تلقينا الكثير من المعلومات هنا اليوم، ولكننا بحاجة إلى أن ننظر في جذور المشكلة. نحن بحاجة إلى فهم ما هو المقصود بالنظرية القائلة بأن النزاع في شرقي أوكرانيا لا يمكن حله بالوسائل العسكرية. لقد أشرنا إلى هذا في مجلس الأمن خلال المرحلة المبكرة من النزاع. لا يمكن للدبابات الأوكرانية ببساطة التحرك إلى داخل دونباس. وللأسف، كان ذلك جزءا من خطة سلام بوروشينكو، التي طالبت في جوهرها باستسلام تشكيلات الدفاع عن النفس. وكانت تلك الخطوة الأولى نحو تصعيد النزاع إلى كارثة.

هذا أمر غير مقبول، لكننا شهدناه للأسف في الآونة الأخيرة يُروّج له من قبل بعض أعضاء مجلس الأمن. لقد قال بعض أعضاء المجلس اليوم إن على المتمردين وروسيا القيام بهذا والقيام بذلك، وبعدها يمكننا أن نبدأ التسوية السياسية. وهذا النهج خاطئ تماماً. يجب الاضطلاع بجهود سياسية جادّة في الحال. ويلزم إقامة حوار مباشر بين كييف والشرق. ومن الضروري وضع حد للعبة الغميضة مع الدستور، الذي تجب مناقشته على مستوى أوكرانيا كلّها.

قال السيد فيلتمان اليوم إن السيد بوروشينكو وافق على العودة إلى صيغة جنيف. وبصراحة، فإنني لست على دراية بأن روسيا قد وافقت على إجراء تغيير في الصيغة، ولكن على حدّ علمي فإن موسكو مرنة جداً عندما يتعلق الأمر بالصيغة.

ونحن على استعداد للعمل بأي صيغة من شأنها أن توفر فرصة لتحقيق تقدم حقيقي لصالح التسوية. ولكنني أود التشديد على أن جميع المناقشات بشأن صيغة ما أو غيرها يجب ألا تستخدم كذريعة للابتعاد عن الحوار المباشر بين كييف وممثلي الأقاليم، وعلى رأسهم ممثلي الأقاليم الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلّم بالإنكليزية): لقد ذُكر بلدي مرة أخرى. ولطالما عرضتْ أوكرانيا الوقائع والأرقام، التي لم تؤكدها السلطات الوطنية المختصة الأخرى فحسب، بل أيضاً العديد من المراقبين المستقلين وبعثات المنظمات الدولية على أرض الواقع. لدينا اليوم أيضاً قائمة من الأسئلة عن الـ ١٦ كتيبة والمجموعات أخرى. وأحث المجلس على مقارنة الأرقام. في الجلسة الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.7365)، ذُكر ٩ ٠٠٠ جندي روسي. واليوم، أحصينا أن هناك حوالي ١٢ ٠٠٠ جندي و ٢٣٥ دبابة و ٧٢٠ مركبة قتال مدرّعة و ٢٦٣ منظومة مدفعية. وسيكون من الأسهل كثيراً بالنسبة لنا لو تلقينا أي تفسير من الجانب الروسي بخصوص ما يقومون به في الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا. وسيكون من الأسهل بكثير بالنسبة لنا جميعاً لحل المشكلة لو سحبوا قواتهم فوراً وخرجوا من أوكرانيا، وفقاً لاتفاق مينسك.

ولكن ما نسمعه من الممثل الروسي في المجلس اليوم بدلاً من ذلك ليس سوى التعويذة السحرية القديمة الفارغة المتكررة باستمرار – خيالات بشأن الانقلاب، وبانديرا وشوخيفيتش الفاشيين، ومعادي السامية، واضطهاد اللغة الروسية، وتجاهل حقوق سكان دونباس، وما إلى ذلك. ولكن لم تتلقّ أوكرانيا ولا العالم ولو مرة واحدة أي رسالة مختصرة مفيدة من روسيا تعزيةً للضحايا الذين قتلهم مرتزقتها في ماريوبول أو فولنوفاخا. ونرى بدلاً من ذلك كيف تساعد روسيا السكان الناطقين بالروسية في دونباس: بالقضاء عليهم بالقصف بصواريخ الغراد.

وأدعو الاتحاد الروسي مرة أخرى ألا يتلاعب بالكلمات وألا يجعل من المجلس مسرحاً. لدينا الكثير من الإثباتات عن عدوانه المباشر وغير المباشر في أوكرانيا. وما زلنا نمنع أنفسنا من الدعوة لأن يعترف المجلس اعترافا تاما بأن روسيا هي المعتدي، ولكن ذلك لن يدوم طويلاً. روسيا راعية للإرهاب في أوكرانيا. وننصح روسيا بالكف عن ذلك وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مينسك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشعر بشيء من الدهشة تجاه زميلنا الأوكراني الذي بدأ يحاجج بمفاهيم لم أتفوّه بها في تعليقاتي في المجلس اليوم. ولكن من المفيد أنه تذكر وأنه يرى أن من الضروري مواصلة المناقشة في أشياء لا تخضع للنقاش، فيما يخص ستيبان بانديرا وغيرها من المسائل ذات الصلة.

ومع ذلك، فإنني أشعر بالحيرة من شيء آخر. يسرني أن زميلنا الأوكراني قد استوعب اللغة الإنكليزية وأنه يجيد التحدث بها إجادة كبيرة، ولكني مندهش أنه نسى لغته الروسية، لأنني أوضحت منذ دقائق قليلة جوهر المشكلة التي تواجه المنطقة الشرقية. وبدلاً من مجرد قبول ذلك وبناء موقف سياسي عليه، نسمع الدعاية القديمة نفسها مرة أخرى. وهذا أمر مؤسف جداً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.